



صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

الولايات المتحدة

بيان صحفي رقم 15/509

للنشر الفوري

10 نوفمبر 2015

اتفاق بشأن برنامج يتابعه خبراء الصندوق مع العراق

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فريق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعتبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب علي هذه البعثة مناقشه في المجلس التنفيذي

زارت بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي برئاسة كريستيان جوز مدينة عمان، خلال الفترة من 1 إلى 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2015، لمناقشة برنامج يتابعه خبراء الصندوق (Staff Monitored Program, SMP) مع السلطات العراقية.

وفي نهاية الزيارة، أصدر السيد جوز البيان التالي:

"يستمر العراق في مواجهة عددٍ من التّحديات، ومن أبرزها النزاع المسلّح المستمرّ مع الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والذي يواصل إرهاب موارد البلاد، ويؤدّي إلى انطلاق موجات جديدة من تآزحي الداخل، الذين وصل عددهم إلى ما يزيد عن 4 ملايين نازح في شهر حزيران / يونيو 2015. أما التّحدّي الرئيس الثاني الذي يواجهه العراق، فهو هبوط أسعار النفط، الأمر الذي يسبّب صدمةً خارجيةً كبيرةً لميزان المدفوعات العراقي، ولإيرادات الموازنة، التي تعتمد بالدرجة الأولى، على المقبوضات من النفط العراقي.

"وفي ظلّ تلك البيئة الصعبة، فإنّ إجمالي الناتج المحلي متوقع أن ينمو بنسبة 1.5 في المئة في عام 2015، بسبب الزيادة في إنتاج النفط الموجود في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة العراقية، وفي مناطق حكومة إقليم كردستان. كذلك فإنّ عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات متوقع أن يرتفع ليصل إلى نسبة 7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، كما أنّ احتياطات النقد الأجنبي، التي بلغت (59) مليار دولار أمريكي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2015، متوقع أن تهبط، ولكن تبلغ ما يعادل 9 أشهر من واردات السلع والخدمات في نهاية عام 2015.

"إن السلطات العراقية ملتزمة بمواجهة الضغوط المالية نتيجة الصدمات المزدوجة المتعلقة بأسعار النفط وهجمات داعش. ولقد تم التوصل إلى اتفاق على مستوى خبراء الصندوق، مع البعثة على "برنامج يتابعه خبراء الصندوق" يبدأ نهاية عام 2015. وبموجب هذا "البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق"، ستقوم السلطات العراقية بتنفيذ عملية تصحيح لأوضاع المالية العامة، لاحتواء الإنفاق العام بما يتفق مع الإيرادات والتمويلات المتوافرة، وتهدف إلى خفض الإنفاق غير النفطي الأولي بنسبة 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، خلال الفترة بين عام 2014 و2016. كذلك تمّ، بموجب "البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق"، التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير اللازمة لتقوية الإدارة المالية العامة، وتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، واستقرار القطاع المالي.

"وسوف يُعرضُ البرنامجُ الذي يتابعه خبراء الصندوق" على إدارة صندوق النقد الدولي لكي تنظر فيه، بحلول بداية السنة القادمة. وسوف يسمحُ هذا البرنامجُ للسلطات العراقية بأن تُنشئَ سجلاً إيجابياً من الإنجازات، يُؤهلها لإمكانية الحصول على ترتيب تمويلي من الصندوق.

" التقى خبراء البعثة مع وزير المالية هوشيار زيباري، ومحافظ البنك المركزي وكالة علي العلق، ومسؤولين آخرين من وزارات المالية والتخطيط والنفط والبنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وممثلين عن المصارف المملوكة للدولة. وتوّد بعثةُ الصندوق أن تشكر السلطات العراقية على تعاونها مع البعثة، وعلى المباحثات المُفتحة والمنتجة التي أجرتها معها."